

PROVISIONAL

A/42/PV.92
18 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٨] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشروع القرارين
- (د) تقرير اللجنة الخامسة
- (هـ) رسالتان واردتان من السويد والنرويج

- المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠٨]

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64526/A

- أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠٩]
- تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٠ و ١٢] (تابع)
- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١١١]
- التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٢]
- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة [١٨] (تابع)
- برنامج العمل

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة (A/42/23 ، A/AC.109/889-891 ، 892 ، Add.1 و 2 ، 893

و Add.1 894 و Add.1 ، 895 ، 896 ، Add.1 و 2 ، 897 ، 898 ، Add.1 ،

899-903 ، 904 ، Corr.1 ، 905-912 ، 913 ، Add.1 ، 914 ، 915 ، 918 ،

921 ، 932)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/601)

(ج) مشروعا القرارين (A/42/L.38 ، A/42/L.39)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/845)

(هـ) رسالتان واردتان من السويد والنرويج (A/42/733 ، A/42/763)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكر الجمعية العامة

بأننا قد انتهينا من مناقشة هذا البند .

نتنقل الجمعية العامة الآن إلى النظر في مشروع القرارين A/42/L.38

و A/42/L.39 . أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن تعليقات التصويت محددة بمدة عشر دقائق وينبغي

للفود أن تدلي بها من على مقاعدها .

السيد تاروي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفدي بلادي مؤيدا لمشروعي القرارين A/42/L.38 و A/42/L.39 لاننا نؤيد تأييدا جازما اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونأمل أن ينفذ كما ينبغي . ويمتدح وفدي جهود واضعي مشروعي هذين القرارين لمحاولتهم تفادي شتى العناصر غير الضرورية المثيرة للخلاف وكذلك عبارات السباب ، التي كثيرا ما تظهر في القرارات المتمثلة بإنهاء الاستعمار .

ولكن في نفس الوقت ، أعرب بكل أسف عن تحفظات وفدي بشأن بعض الاحكام الواردة في هاتين الوثيقتين . إن وفدي لا يستطيع أن يؤيد بعض أجزاء تقرير اللجنة الخاصة الذي تقره الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/42/L.38 والفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/42/L.39 ، لذلك فإنه يعرب عن تحفظه .

لأسباب أوضحناها في عدد من المناسبات ، بما فيها الجلسات التي عقدت في هذه الدورة للجمعية العامة ، لوفدي تحفظات على فقرات أخرى من مشروع القرار A/42/L.38 ، وخاصة الفقرات ٤ و ٦ و ١٠ . وعلاوة على ذلك ، في تقدير وفدي أن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ذاته لا تقصد إدانة جميع الأنشطة الاقتصادية الأجنبية ، بل ذلك النوع من هذه الأنشطة الذي يعوق في واقع الأمر عملية تقرير المصير في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا إلى آخر متكلم في تحليل التصويت قبل التصويت .

تبدأ الجمعية الآن عملية التصويت والبت في التوصيات الواردة في مشروعي القرارين A/42/L.38 و A/42/L.39 .

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن آثار مشروعي القرارين على الميزانية البرنامجية واردة في الوثيقة A/42/845 .

ستموت الجمعية العامة أولا على مشروع القرار A/42/L.38 . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،

أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، أوروغواي ،
فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ،
إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا .

أُعتد مشروع القرار A/42/L.38 بأغلبية ١٢١ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع ٧

أعضاء عن التصويت . (القرار ٧١/٤٢)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ستصوت الجمعية العامة على

مشروع القرار A/42/L.39 . وقد طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

* بعد ذلك أبلغت وفود بنما وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس
ونيفيس ومان تومي وبرينسيبي وسورينام وغانا واليمن الديمقراطية الأمانة العامة
بأنها كانت تخوي التصويت مؤيدة .

افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا .

أُعتد مشروع القرار A/42/L.39 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٦

أعضاء عن التصويت . (القرار ٧٢/٤٣)*

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : والآن أُعطي الكلمة للممثلين

الذين يرغبون في تحليل تصويتاتهم .

السيد اكيول (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوت وفدي مؤيدا

مشروع القرار الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في الوثيقة A/42/L.38 نظرا لتأييد تركيا القوي لجهود المجتمع الدولي في الكفاح ضد الاستعمار . ومع ذلك فإن لوفدي تحفظات على الفقرة ١٠ من النص ، حيث نرى أنها لم تصغ باسلوب متوازن على نحو كاف .

السيدة برتراند (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيقتصر

وفدي على تحليل تصويته على مشروع القرار A/42/L.38 . ترى النمسا أن عملية إنهاء الاستعمار تشكل في واقع الامر أحد المنجزات البارزة للأمم المتحدة . لذل فإن النمسا ما فتئت تؤيد دوما جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد . وقد أيدت النمسا هذا المشروع نظرا لالتزامها المخلص بعملية إنهاء الاستعمار وحق الشعوب في تقرير المصير ، بيد أنه لا ينبغي تفسير ذلك على أنه يعني موافقتنا على جميع الاحكام الواردة في هذا النص . فالنمسا لديها تحفظات على بعض هذه الاحكام . وأشير بوجه خاص إلى الفقرة ٤ ،

* بعد ذلك أبلغت وفود بنما وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس

ونيفيس وسورينام وغانا واليمن الديمقراطية الامانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

وأؤكد أن النمسا تفهم هذه الفقرة على أنها تشير على سبيل الحصر ، إلى النضال بالوسائل السلمية ، حيث أن النمسا وفقا لميثاق الأمم المتحدة مقتنعة اقتناعا جازما بأن التغيير اللازم ينبغي أن يتحقق باستخدام الوسائل السلمية وحدها .

السيد ماجور (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن أهمية اعلان

منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ ٢٧ عاما في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تتجلى على أفضل وجه في كونه تسبب في بدء عملية أدت على مر السنوات إلى زيادة عضوية الأمم المتحدة إلى ١٥٩ دولة حاليا بالمقارنة بـ ٩٤ دولة عضوا في عام ١٩٦٠ .

ويود وفد بلادي أن يؤكد مجدداً على تأييده لكل الجهود التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وتستهدف القضاء الكامل على الاستعمار وتمكين شعوب الاقاليم التي لاتزال غير متمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة تقرير المصير وفقاً للإعلان .

وناميبيا هي الحالة الرئيسية في هذا الصدد . ولقد أثبتت المناقشة التي أُجريت بشأن ناميبيا في مجلس الأمن في نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، والتي تمخضت عن اتخاذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الهام ، وكذلك المناقشة بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أن التزام المجتمع الدولي بتحقيق استقلال ناميبيا لم يضعف أو يهين بل ، على العكس ، أوضح المجتمع الدولي مرة أخرى ، بما فيه هولندا ، أنه يجب التعجيل بإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بغير شروط مسبقة أو ذرائع . ويجب تمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه في تقرير المصير وأن يحدد بحرية ، كما جاء في إعلان منح الاستقلال :

"بمقتضى هذا الحق ... [مركزه] السياسي و [يسعى] بحرية الى تحقيق

[إنمائه] الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". (القرار ١٥١٤ (د - ١٥ ، الفقرة ٣)

وبالرغم من أن وفد بلادي يعلّق أهمية فائقة على المبادئ الواردة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، إلا أنه يؤسفني أنه لم يكن بمقدور هولندا تأييد مشروع القرارين المعروضين علينا والمعنونين "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" الوارد في الوثيقة A/42/38 و "نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار" الوارد في الوثيقة A/42/L.39 . فما زالت لدينا تحفظات ، ضمنية في كثير من الأحيان ، على الصياغات غير المتوازنة التي وردت بمقتضى خاصة في الفقرات ٢ و ٤ و ٧ و ١٠ من منطوق مشروع القرار A/42/L.38 وفي الفقرة الرابعة من ديباجة ذلك المشروع التي أشير فيها الى القرار د إ - ١/١٤ المتعلق بمسألة ناميبيا ، وهو القرار الذي امتنع وفد بلادي عن التصويت عليه لأسباب شرحناها في تلك المناسبة .

غير أن وفد بلادي يرحب بحذف الإشارة إلى الاسماء هذا العام من الفقرة ١٢ من ديباجة هذا القرار والفقرة ١٢ من منطوقه .

ولدى وفد بلادي أيضا تحفظات تتعلق بمشروع القرار A/42/L.39 وعلى التقرير الذي أعد مشروع القرار هذا استنادا إليه والوارد في الوثيقة A/42/23,Part II . فبعض التوصيات الواردة في التقرير تسمى إلى تشتيت انتباه اللجنة الخاصة عن مهمتها المحددة وإلى استخدام موارد هذه المنظمة في حملة انتقاد إنتقائي ضد مجموعة معينة من البلدان .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يشترك وفد بلادي في التصويت على مشروع القرارين A/42/L.38 و L.39 . ويؤسفنا أن نخطر لاتخاذ هذا الموقف غير المألوف من جانبنا . وقد جاء هذا الموقف الجديد لوفد فرنسا نتيجة لإدراج كاليديونيا الجديدة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواردة في القرار ٤١/٤١ ألف . فمن شأن ذلك الإدراج - الذي نعترض عليه كما يعرف الجميع - أن يعني أن الأمم المتحدة تعتبر أن فرنسا هي الدولة القائمة بإدارة ذلك الاقليم ، الأمر الذي نعترض عليه أيضا . وقد أشير في مشروع القرارين عدة مرات إلى الدول القائمة بالإدارة . وحيث أننا لا نرى أننا ننتهي إلى تلك الفئة ، فلم يكن بمقدور الوفد الفرنسي أن يشترك على أي نحو كان في اعتماد مشروع القرارين المذكورين .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

صوت وفد بلادي معارضا لمشروع القرارين A/42/L.38 و A/42/L.39 ، كما فعل بشأن مشاريع القرارات المماثلة في السنوات السابقة .

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.38 الذي اعتمدتوا بشأن تنفيذه إعلان إنهاء الاستعمار يماثل من الناحية العملية القرارات الشبيهة التي اتخذتها هذه الجمعية العامة في السنوات السابقة . فهو يردد نفس الدعاوي البالية ويؤكد على نفس المفاهيم الخاطئة التي عفا عليها الزمن ، ولا يتجلى فيه التقدم الكبير الذي أحرز في مجال إنهاء الاستعمار على مدى السنوات الأربعين الماضية ، ولم يظهر

واضعوه أي استعداد لمسايرة الزمن ، ورفضوا الاعتراف بأن الاستعمار لم يعد بعد الظاهرة التي كانها .

إن حقبة الاستعمار قد شارفت الانتهاء . ولا يمكن لأحد أن يماري في تلك الحقيقة : وبقدر ما يتعلق الأمر بالاقاليم التي مازالت تابعة لبريطانيا ، فإن الحقبة الاستعمارية قد شارفت بالفعل الانتهاء . ومن دواعي الأسف أن هذا القرار لا يقول شيئاً له أهميته لشعوب تلك الاقاليم .

فبالنسبة لشعوب الاقاليم التي مازالت تابعة لبريطانيا ، تخلو الدعوة إلى القضاء على آخر آثار الاستعمار من أي معنى . فالزعم بأن أنشطة الشركات الأجنبية تمنع هذه الاقاليم من اختيار مستقبلها الخاص يتناقض مع خبراتها اليومية المعاشة . والفكرة القائلة بأن تقرير المصير لا يعني إلا الاستقلال فكرة خادعة لأنها لا تنطبق ببساطة في هذا الصدد ؛ فحتى الآن ، اختارت كل تلك الاقاليم الابقاء على صلاتها بالمملكة المتحدة . وبوسعها بالطبع تعديل اختيارها اذا رغبت في ذلك . وأيا كان إختيارها ، فإننا نعتزم احترام رغباتها . ومما يبعث على الأسف الشديد لدى وفد بلادي ، أن هذا القرار لم يعترف مرة أخرى بالحقيقة البديهية التي أقر بها رئيس اللجنة الخاصة في البيان الذي ألقاه أمس ، والتي مؤداها أن كل اقليم من الاقاليم التابعة لبريطانيا يشكل حالة فريدة . وبدلاً من استخدام لغة الماضي ، كما لو كان هناك مخطط وحيد لتمفية الاستعمار ، ينبغي أن نبذل بطريقة مرنة وعملية كيف يمكن للأمم المتحدة أن تسهم بأفضل شكل في رخاء شعوب الاقاليم القليلة التي مازالت تابعة . وانتقل الآن الى مشروع القرار A/42/39 المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار . يترتب على ما ذكرته آنفاً ، أننا لا يمكننا أن نقر الدعوة التي جاءت في ذلك القرار الى تكثيف العمل المتعلق بنشر المعلومات في مجال إنهاء الاستعمار . فلما كانت الحقبة الاستعمارية تشرف على نهايتها ، ينبغي أيضاً تقليل الجهود الخاصة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار . فأمام الأمم المتحدة ، في وقت تقل فيه الموارد المالية ، أولويات أكثر إلحاحاً .

إن هذين القرارين ديناصوران سياسيان أو حيوانان غريبان ينتميان الى عصر
محيق مضى .

السيد سترومهلوم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم اليوم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة وهي آيسلندا والدانمرك وفنلندا
والنرويج والسويد .

إن التزام بلدان الشمال الثابت بعملية انهاء الاستعمار معزوف جيدا . وقد
شارفت تلك العملية نهايتها تقريبا . وهذا أحد الانجازات التاريخية للأمم المتحدة .

لقد صوتت بلدان الشمال مؤيدة لمشروع القرارين A/42/L.38 و L.39 . غير أنه
من بواعث الاسف أننا لم نتمكن من أن نفعل ذلك بغير بعض التحفظات .

فمشروع القرار A/42/L.38 يتضمن صياغات لا نستطيع أن نقرها . فعلى سبيل
المثال ، تتضمن الفقرة ٤ من منطوق ذلك القرار صياغات تتعارض مع المبدأ الذي تدافع
عنه بلدان الشمال والذي مؤداه أن الأمم المتحدة ينبغي ، وفقا لميثاقها ، أن تشجع
دوما الحلول السلمية وحدها . وعلاوة على ذلك ، فإننا نجد أن الفقرة ١٠ من منطوق
القرار المذكور قد صيغت بصورة قطعية وباتة للفاية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.39 لا ينبغي أن يفسر تصويتنا على الفقرة
١ من منطوق ذلك القرار ، والتي تتمثل بالفعل المتعلقة بنشر المعلومات عن إنهاء
الاستعمار من تقرير اللجنة الخاصة ، على أنه موافقة على كل جوانب ذلك الفصل
تحديدا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يتعلق بالبند ١٨ من جدول الأعمال معروض على الجمعية رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة إلى من الممثل الدائم للسويد . وقد عمت بوصفها الوثيقة A/42/733 .

يحيطني ممثل السويد علما في هذه الرسالة بأن بلاده قررت التخلي عن عضويتها في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

ومن المقترح ترشيح النرويج لشغل المنصب الشاغر الناجم عن انسحاب السويد . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر ذلك الترشيح ؟

تقرر ذلك .

بنود جدول الأعمال ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠

و ١٢ (تابع) و ١١١ و ١١٢ و ١٨ (تابع)

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/42/726)

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/42/639)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتملة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة (A/42/727)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/42/728)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/42/729)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة

(A/42/730 and Corr.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للسيد

كارنيتالي - فيليفا ، مقرر اللجنة الرابعة ، ليتولى تقديم التقارير الستة للجنة
في بيان واحد .

السيد كارنيغالي فيليغاس (فنزويلا) ، مقرر اللجنة الرابعة ، (ترجمة

شغوية عن الاسبانية) : اتشرف بأن أعرض على الجمعية العامة للدراسة تقارير اللجنة الرابعة الستة بشأن بنود جدول الاعمال ١٨ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١٢ و ١١١ و ١١٢ على التوالي .

يرد التقرير الاول في الوثيقة A/42/730 ، وهو يتصل بأقاليم لا تشملها بنود أخرى من جدول الاعمال ، وقد نظرت اللجنة أوضاع تلك الاقاليم تحت البند ١٨ من جدول الاعمال . يشتمل التقرير على ١٢ مشروع قرار ومشروعين بتوافق الآراء ومشروع مقرر تتعلق بالمحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة وأنغولا ومونتسيرات وجزر فيرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس وجزر توكيلاو وجزر كايمان وبرمودا وغوام وساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وجبل طارق وبيتكيرن وسانت هيلانة .

إن الجمعية العامة ، باعتمادها مشاريع القرارات هذه ، ستعيد التأكيد ، بين جملة أمور ، على التطبيق الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على تلك الاقاليم وعلى الحق الموروث لشعوب تلك الاقاليم في أن تقرر بحرية وضعها السياسي . وستحث الجمعية العامة الدول القائمة على الادارة على اتخاذ كافة التدابير الممكنة لتيسير عملية إنهاء الاستعمار . وبالمثل ، فإن الجمعية العامة ستدعو الدول القائمة بالادارة ، بمساعدة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، للعمل على الإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الاقاليم .

وستلاحظ الجمعية العامة ، مع التقدير ، استمرار تعاون بعض الدول القائمة بالادارة في هذا المجال ، وستؤكد ثانية على أهمية إرسال بعثات زائرة بغية تمكين الأمم المتحدة من تقييم الظروف السائدة تقييما كاملا .

أما بالنسبة للمحراء الغربية ، فستؤكد الجمعية العامة من جديد ، بين جملة أمور على :

"إن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء للاستعمار ينبغي أن يتم على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال" (A/42/730 ، ص ١٧) .

ومتناشد المملكة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب التحلي بالارادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.104 (XIX) وقراري الجمعية العامة ٥٠/٤٠ و ١٦/٤١ وكذا مشروع القرار المقدم حاليا الى الجمعية العامة . وستحيط الجمعية العامة علما :

"بالقرار المشترك للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة بإرسال بعثة تقنية الى الصحراء الغربية" (A/42/730 ، ص ١٨) .

وبالنسبة لكاليدونيا الجديدة ، فإن الجمعية العامة متأكد من جديد حق شعب كاليدونيا الجديدة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، ومتطلب الى فرنسا إرسال معلومات عن كاليدونيا الجديدة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق . وستعلن الجمعية العامة أن التقدم نحو حل سياسي طويل الأجل في كاليدونيا الجديدة يتطلب عملا حرا وحقيقيا يؤدي الى تقرير المصير ويكون متسقا مع مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها ، كما استدعو حكومة فرنسا الى استئناف الحوار مع جميع قطاعات مكان كاليدونيا الجديدة .

يتعلق التقرير الثاني ، الوارد في الوثيقة A/42/726 ، بالبند ١٠٨ من جدول الأعمال ، ويتصل بالمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وفيه توصي اللجنة الرابعة ، بين جملة أمور ، لدى الجمعية العامة بأن تؤكد من جديد أنه ، ما دام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما معيننا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لاحكام الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن على الدولة المعنية القائمة بالادارة أن تواصل إرسال المعلومات المتعلقة بهذا

الاقليم بمقتضى تلك المادة . وسترجو الجمعية العامة من الامين العام أن يكفل ، فيما يتصل بإعداد الامانة العامة لورقات العمل المتعلقة بالاقاليم المعنية للجنة الخاصة المعنية بتمفية الاستعمار ، استقاء المعلومات الكافية من جميع المصادر المنشورة المتاحة .

أما التقرير الثالث ، الوارد في الوثيقة A/42/639 ، فإنه يتعلق بالبند ١٠٩ من جدول الاعمال المعني بأنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الإعلان والجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وفيه تدين الجمعية العامة ، بين أحكام أخرى ، الأنشطة المكثفة للمصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا وغيرها من الاقاليم المستعمرة ، وتطلب مرة أخرى الى جميع الحكومات أن تتخذ الخطوات الضرورية لوضع نهاية لهذه الأنشطة ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الاقاليم . وستحث الدول القائمة بالادارة على اتخاذ تدابير فعالة لضمان حقوق شعوب الاقاليم المستعمرة غير القابلة للتصرف في مواردها الطبيعية وفي السيطرة على تنميتها في المستقبل ومواصلة هذه السيطرة .

وفي مقرر منفصل ، بشأن الأنشطة والمرافق العسكرية في الاقاليم المستعمرة التي قد تعرقل تنفيذ الإعلان ، أومت اللجنة الرابعة أن تحث الجمعية العامة الدول الاستعمارية المعنية على إنهاء تلك الأنشطة وفقا للمقررات ذات الملة .

أما التقرير الرابع ، الوارد في الوثيقة A/42/727 ، والمتعلق ببند جدول الاعمال ١١٠ و ١١٢ ، فيتصل بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة للإعلان . وسترجو الجمعية العامة ، بين جملة أمور ، من الوكالات المتخصصة أن تواصل ، على وجه الاستعجال ، تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية الممكنة الى الشعوب المستعمرة التي تكافح لتحرير أنفسها من نير الاستعمار . وستكرر الجمعية العامة التأكيد على اقتناعها بأنه ينبغي للوكالات المتخصصة والمؤسسات والهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء يمكن

أن ينطوي على اعتراف بشرعية سيطرة نظام جنوب افريقيا العنصري على اقليم ناميبيا ،
أو على دعم لهذه الشرعية .

يرد التقرير الخامس في الوثيقة A/42/728 ، وهو يتصل ببرنامج الأمم المتحدة
التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، ويندرج تحت البند ١١١ من جدول الاعمال . وفي
معرض تعبير الجمعية العامة عن التقدير لكل من قدم دعما الى البرنامج ، سواء عن
طريق تقديم مساهمات أو منح دراسية أو تخصيص أماكن في مؤسساته التعليمية ، ستحت
جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والافراد على تقديم المزيد من الدعم المالي وغيره
من أشكال الدعم الى البرنامج لكفالة استمراره واطراد توسعه .

أعد التقرير الأخير بموجب البند ١١٢ من جدول الاعمال ، وهو وارد في الوثيقة
A/42/729 ، ويتصل بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح
سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وستقوم الجمعية العامة ، في معرض
إعرابها عن التقدير لجميع الدول الاعضاء التي أتاححت المنح الدراسية لصالح سكان
الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بدعوة جميع الدول الى مواصلة تقديم
مساهماتها السخية لنفس الغرض .

باسم اللجنة الرابعة ، أعهد بهذه التقارير الى رعاية الجمعية العامة
الحكيمة .

وقبل أن اختتم بياني ، أود أن أتقدم بالشكر الى السفير كونستانتين
موثوتاس ، ممثل قبرص ، رئيس اللجنة الرابعة ، على ما قدمه لي من دعم ومشورة فيما
يتمثل بمسؤولياتي كمقرر . كما أعرب عن تقديري لأعضاء اللجنة على ما قدموه من تعاون
ومساعدة أثناء الاجتماعات . وأخيرا ، أود أن أضم صوتي الى أصوات العديدين الذين
أعربوا عن تقديرهم واحترامهم وامتنانهم لموظفي الامانة ، الذين قدموا مساعدة لا غنى
عنها لتحقيق أهدافنا بنجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اذا لم يكن هناك أي اقتراح

بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة
تقارير اللجنة الرابعة هذه .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ستقتصر البيانات اذن على تعليل

التصويت .

إن مواقف الوفود فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الرابعة قد عرضت بوضوح في اللجنة وواردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة بالموضوع . وأذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ أنه عندما ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

وأذكر الأعضاء أيضا بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ يحدد تعليل التصويت بعشر دقائق وتلقي بها الوفود من مقاعدها .

سنتناول الآن تقرير اللجنة الرابعة A/42/726 بشأن البند ١٠٨ من جدول الأعمال المعنون "المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : سننظر أولا في تقرير اللجنة

الرابعة حول البند ١٠٨ من جدول الاعمال المعنون "المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" . وهذا التقرير يرد في الوثيقة A/42/726 .

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الرابعة باعتماده في

الفقرة ٧ من تقريرها .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ،

جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٢ أعضاء عن

التصويت (القرار ٧٢/٤٢) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نكون قد انتهينا من

النظر في البند ١٠٨ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة حول البند ١٠٩ من جدول الأعمال المعنون "أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي مائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والغسل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي" . وهذا التقرير يرد في الوثيقة A/42/639 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس
 ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ،
 إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ،
 آيسلندا ، أيرلندا ، اليابان ، النرويج ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ١٠ أصوات مع امتناع ١٢ عضوا عن

التمويت (القرار ٧٤/٤٣) * .

* بعد ذلك أبلغ وفد بنما الأمانة العامة بأنه كان ينوي التمويت
 مؤيدا ، وأبلغها وفد ملاوي بأنه كان ينوي الامتناع عن التمويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ستصوت الجمعية الآن على مشروع

القرار الذي أوصت اللجنة الرابعة باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونبي

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،

بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ،

مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،

ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،

ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا

الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، منغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 موزامبيق ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ،
 إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ،
 اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ،
 أسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل ١٢ صوتا مع امتناع ١٣ عضوا عن

التمويل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا ننتهي من النظر في البند

١٠٩ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة حول البندين ١١٠ و ١٢ من جدول الأعمال
 المعلنين على التوالي "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمثلة بالأمم
 المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة و"تقرير المجلس الاقتصادي
 والاجتماعي" . إن تقرير اللجنة الرابعة يرد في الوثيقة A/42/727 .

صتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الرابعة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها .

طلب إجراء تصويت منفصل على لفظة "إسرائيل" في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار .

إذا لم يكن هناك اعتراض سأطرح تلك اللفظة للتصويت أولاً . لا يبدو أن هناك اعتراضاً . وبالتالي أطرح للتصويت الإبقاء على لفظة "إسرائيل" في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار الواردة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الرابعة A/42/727 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوملوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، إثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سيشل ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية

(السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
فانواتوا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .
المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، الكامبيرون ، كندا ، كولومبيا ،
كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ،
إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ،
مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ،
البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
اسبانيا ، السويد ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ،
زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، قبرص ، غابون ، غينيا ،
ليسوتو ، المكسيك ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
الفلبين ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، منغافورة ، جزر
سليمان ، مورينام ، سوازيلند ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ،
تركيا ، فنزويلا .

أبقيت لفظة "إسرائيل" في الفقرة الشامنة من ديباجة مشروع القرار بأغلبية

٧٢ صوتا مقابل ٥٢ صوتا مع امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : أ طرح الآن للتصويت مشروع

القرار ككل . وقد طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المُؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونبي

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،

الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمسن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ،

مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،

ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،

ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا

الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت

وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، شيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار ككل بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل ثلاثة أصوات مع امتناع ٢٥

عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٤٢)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : وبذلك نكون قد انتهينا من

النظر في البند ١١٠ من جدول الأعمال ومن الفصول الأولى والسادس (فرع دال) والثامن من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثالثة (A/42/728) بشأن البند ١١١ من جدول

الاعمال المعنون "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

تبت الجمعية الآن في توصية اللجنة الرابعة الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون اعتراض هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٦/٤٢) .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا ينتهي نظرنا في

البند ١١١ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة (A/42/729) بشأن البند ١١٢ من جدول

الاعمال المعنون " التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لمالحي سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة

٧ من تقريرها .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر

ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٧/٤٢) .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا ينتهي نظرنا في البند ١١٢

من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة (A/42/730 و Corr.1) بشأن البند ١٨

من جدول الأعمال . يتناول هذا التقرير فصولا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بأقاليم معنية لم تشملها بنود جدول الأعمال الاخرى .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تحليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد زاهر (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح

بإيجاز شديد موقف وفدي من مشروع القرار الخاص بكاليدونيا الجديدة الوارد في الوثيقة A/42/730 . وسيموت وفدي مؤيدا لمشروع القرار . ويستند تأييدنا الى احترام مبدأ تقرير المصير لجميع شعوب العالم . ونحن نعتقد أن شعب كاليدونيا الجديدة

ينبغي أن يمنح الفرصة للتعبير عن آرائه . وموقف ملديف من المسألة يستند الى سياسة أوسع نطاقا مفادها تأييد حق تقرير المصير بصرف النظر عن نتيجة هذه الممارسة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم تتكلم فرنسا

بالأمر في المناقشة بشأن هذا البند المتعلق بتحديد الإعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) وذلك لأن وفدي كان يريد أن يتفادى التكرار غير المجدي أو الدخول في مناقشات جدلية عنيفة . فقد عبّر في اللجنة الرابعة عما كان يتعين عليه أن يقوله .

وقد استغل بعض المتكلمين ، وينبغي أن اقرر أنهم كانوا استثناءً ، فرصة مناقشة الأمر التي كانت تتعلق بعملية إنهاء الاستعمار بوجه عام مرة أخرى لكي يخوضوا في موضوع كاليدونيا الجديدة . ولم تكن حججهم بالجديدة وقد رد عليها وفدي بالفعل رداً مستفيضا . ولهذا ، فإنني سأذكر هنا فحسب ، وباختصار لماذا يعتبر وفد فرنسا مشروع القرار المعني بهذا الاقليم والذي سنبث فيه بعد قليل غير مقبول .

إن أول خلل في مشروع القرار الذي تقدمت به بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ ، هو أنه يعبر عن رؤية مشوهة تماما للحقائق الخاصة بكاليدونيا الجديدة . وقد جاء السناتور ديك أوكويوي وهو فرنسي من أصل مالينييزي ويمثل أعلى سلطة منتخبة في كاليدونيا الجديدة الى نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر لكي يشرح للممثلين في اللجنة الرابعة الوضع الحقيقي في كاليدونيا الجديدة . وأود أن أذكر بإيجاز بعض الحقائق الأساسية .

كاليدونيا الجديدة جزيرة تقع في جنوب المحيط الهادئ ، حيث تكوّن فيها ، كغيرها من الجزر الأخرى في المنطقة ، مجتمع متعدد الاعراق . وتعيش الشعوب ذات الأصل المالينييزي مع غيرها من الشعوب الأوروبية والشعوب التي تنتمي الى آسيا والمحيط الهادئ . وتواجد هذه الشعوب ذات الأصول المختلفة مع بعضها منذ زمن بعيد حقيقة لا تقبل الجدل . والمالينييزيون هم أهم العناصر المكونة للسكان هناك حيث يكونون ٤٢ في المائة من السكان . وهم كغيرهم من المواطنين الفرنسيين ، يتمتعون بطبيعة الحال بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية التي يوفرها المجتمع الفرنسي ولا سيما حق

التمويت لعدة عقود ، وهم يشاركون مشاركة كاملة في الحياة السياسية للاقليم حيث يلعبون دورا رئيسيا . ولهذا فإن المنتخبين من أصل مالاينزي لهم الاغلبية في جميع المؤسسات في الاقليم ، سواء كانت الجمعية المنتخبة أو المجلس التنفيذي ، في المناطق أو المجتمعات المحلية ، وقد شارك جميع أهالي كاليدونيا في الحياة السياسية الفرنسية منذ عهد بعيد . وشارك الشعب في الانتخابات الوطنية سواء كانت الانتخابات الخاصة باختيار رئيس الجمهورية أو البرلمان الفرنسي حيث يتحدر اثنان من بين ثلاثة من المنتخبين من كاليدونيا الجديدة في الوقت الراهن من أصل مالاينزي .

وتصف هذه الحقائق الموقف في كاليدونيا الجديدة أكثر من أية حاجة ، وهي تثبت ، لو كنا في حاجة الى دليل ، أنه ليست هناك شعوب أصلية مضطهدة وخاضعة للعنصرية أو للسيطرة على نحو ما تريدنا دول المحفل أن نصدق . وباعتبار هذه البلدان من ابطال الاستقلال بداءة فإنها تؤيد الأحزاب المنادية بالاستقلال التسيي يَمُورونها على أنها ضحية القهر الاستعماري . وحتى على هذا الأساس يجب أن تفحص الحقائق ، فحركة الاستقلال شرعية تماما ، وتشارك مشاركة كاملة في الحياة السياسية في كاليدونيا الجديدة . ولها صحيفتها وإذاعتها ، وينظم قاداتها الاجتماعات ، والمظاهرات ، ويرشحون أنفسهم في الانتخابات ، ومعظمهم ممثلون منتخبون في كاليدونيا الجديدة . وهم يتمتعون بحرية التنقل داخل الاقليم ، ويمكنهم أن يبادروا الاقليم وأن يعودوا اليه متى رغبوا في ذلك .

هذه الحقائق يتجاهلها بطبيعة الحال متبذو مشروع القرار ، وما لم يقولوه حتى الآن هو أن أحزاب الاستقلال لا تحظى بالتأييد الكامل للشعب الميلانيزي ، ولم تحصل مطلقا على أغلبية الاصوات في الاقليم . ولا تزال هذه الأحزاب اقلية في كاليدونيا الجديدة . وهذا هو لب المشكلة . وفي هذا السياق أود أن أعبر عن فكرة بسيطة : خلافا لبلدان المحفل الأخرى ، ليس لفرنسا موقف مسبق بالنسبة لكاليدونيا الجديدة . إن زمن الاستعمار بالنسبة لفرنسا قد انتهى منذ وقت طويل . وإذا قرر سكان كاليدونيا الجديدة في يوم من الأيام أنهم يحبذون الاستقلال فسوف يحصلون عليه فورا . والحال ليس كذلك اليوم . ولهذا فإن مشروع القرار المعروض أمامنا غير مقبول على الإطلاق . إن وجود تيار في كاليدونيا الجديدة يحبذ الاستقلال قد حفز فرنسا على إجراء استفتاء طلب فيه من الناخبين الذين يعنيهم الأمر حقيقة في الاقليم الاجابة عن السؤال الوحيد الذي ينبغي طرحه وهو : هل تريدون الاستقلال ، أم تريدون البقاء في إطار الجمهورية الفرنسية ؟

هذا الاستفتاء الذي أجري في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي ، قد تم في ظروف لا غبار عليها ، ووفقا لأكثر القواعد الديمقراطية تشددا ، ومبادئ الأمم المتحدة . وجاءت

النتائج جلية . ذلك أن أغلبية واضحة من أهالي كاليدونيا الجديدة أعلنوا عن رغبتهم في بناء مستقبلهم داخل إطار الجمهورية الفرنسية . وليس أمام فرنسا والأمم المتحدة إلا أن تستخلصا النتيجة المناسبة .

بيد أن مشروع القرار المعروض علينا لا يعكس هذا الجانب الأساسي . وكان دور المحفل قد قدمته إلى اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار ، وبحيث هذه اللجنة في دورة آب/أغسطس أي قبل ، واشدد على كلمة قبل ، الاستفتاء الذي أجرى في ١٢ أيلول/سبتمبر . ومنذ ذلك الحين لم تحدث تغييرات جوهرية ولذلك ، فهي تتجاهل الاختيار الديمقراطي الواضح الذي عبرت عنه بحرية هيئة الناخبين في كاليدونيا الجديدة .

ولهذا سيموت وفد بلادي ضد مشروع القرار كما فعل في اللجنة . ونناشد كل الدول المخلفة لمثل الديمقراطية ألا تؤيد مشروع القرار هذا .

السيدة دي لا مازا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : عندما صوتت اللجنة الرابعة على مشروع القرار (جيم) ، أبلغ وفد بلادي الأمانة عن غير قصد ، أننا كنا ننوي التصويت مؤيدين ، والآن ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار عند التصويت عليه في الجمعية العامة .

السيد بنالوزا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا تزال

مسألة الصحراء الغربية تثير قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي ، ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يتضمن ، بين جملة أمور ، العناصر التالية : فهو يؤكد من جديد أن قضية الصحراء الغربية هي من مسائل تصفية الاستعمار التي تنتظر أن تحسم على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ويحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن قضية الصحراء الغربية ، ويرحب مع الارتياح بالجهود التي يقوم بها الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى حل عادل ونهائي لقضية الصحراء الغربية . ويحيط علما بالمقرر المشترك للأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية بإيفاد بعثة فنية إلى الصحراء الغربية من أجل جمع المعلومات التقنية

اللازمة لمساعدتهما على القيام بالمهمة التي اصنت اليهما وفقا للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة وهي خطوات حظيت بموافقة الاطراف المشاركة في النزاع . ويناشد مشروع القرار الاطراف المعنية بأن تبدي الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة . ويؤكد من جديد تصميم الامم المتحدة على التعاون تعاوننا كاملا مع منظمة الوحدة الافريقية بغية تنفيذ قرارات هذه المنظمة ذات الصلة .

إن التزام كولومبيا بقضية تصفية الاستعمار ، وتأييدها المطلق لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يرجع الى بداية حياتها كجمهورية . وكولومبيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن في تطبيق هذا المبدأ يكمن الحل لمشكلة الصحراء الغربية ، وبالتالي ، ولأننا نعتقد أن مشروع القرار يتضمن عددا من العناصر الايجابية فإن وفد بلادي يؤكد من جديد أنه سيموت مؤيدا . ومع ذلك كنا نفضل أن يجرى النص على نحو يسمح باعتياده بتوافق الآراء .

ويود وفد بلادي أن يجدد أيضا تأييده لمبادرات وجهود الأمين العام ، ورئيس منظمة الوحدة الافريقية في السعي من أجل حل سلمي عادل ودائم للصراع . إن نتائج عمل البعثة التقنية التي أوشكت على الفراغ من دراستها في منطقة الصراع . سوف تفيد فائدة كبرى في الحل التفاوضي الذي نشده . ويامل بلادي أن تؤدي كل الجهود المبذولة الى حل عادل ودائم تقبله كل الاطراف .

السيد فليمينغ (سنت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

نوقشت مسألة الصحراء الغربية في الأمم المتحدة على مدى ٢٥ عاما تقريبا ، وحتى الآن الآونة الأخيرة لم يكن قد ظهر في الأفق أي احتمال للتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة ومنصفة . وفي العام الماضي قام الأمين العام ، مستخدما السلطات المخوطة بمهمته ، باتخاذ قرار لاستكشاف امكانيات التوصل إلى حل يبنني على تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير .

وفي تقديرينا أن الأمين العام قد أخذ فيما يبدو يحرز تقدما طيبا في مساعيه . ويظهر هذا التقدم ليس فقط في الحقيقة التي مؤداها أن كل الأطراف المعنية قد أخذت تبدي اهتماما حقيقيا بعملية السلم كما ظهر في التقرير الخاص بمسألة الصحراء الغربية A/42/601 ، بل أيضا في الحقيقة القائلة بأن الأطراف المعنية وافقت جميعا على استقبال بعثة الأمم المتحدة الاستقصائية الفنية الموفدة إلى الصحراء الغربية لجمع المعلومات والبيانات الفنية اللازمة لإجراء استفتاء حر وسلمي . لذلك ، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما هذه المبادرة والنهج التدريجي الذي يتبعه الأمين العام . وترى سانت لوسيا أن إجراءات الأمين العام تبشر بقرب التوصل إلى إطار سليم ليجاد حل سلمي لهذه المشكلة البالغة الصعوبة . وهذا الرأي تعززه التقارير الخاصة بأنشطة بعثة الأمم المتحدة الاستقصائية الفنية التي تجول حاليا في شمال إفريقيا . ويستدل من فحوى هذه التقارير الأولية على أن بعثة الأمم المتحدة تمضي في عملها وفقا للخطة المرسومة . وقد انتهت هذه البعثة توا من المرحلة الأولى في برنامج زياراتها التي خصصتها لاقليم الصحراء الغربية . ووفقا لما قاله متحدث باسم الأمم المتحدة فإن البعثة ترى أن عملها مع السلطات المغربية المدنية والعسكرية يمضي حسب الخطة الموضوعة .

وفي هذه اللحظة الحاسمة في تطور مهمة بعثة المساعي الحميدة للأمين العام والتقارير المبكرة عن التعاون الذي لقيته بعثة الأمم المتحدة الفنية ، فإنه مسن المهم للغاية في رأي وفد بلدي أن نتجنب أي تحرك يسعى إلى الترويج لسبيل آخر للعمل .

وتنتظر سانت لوسيا نتائج الزيادة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة الجديدة إلى المنطقة باهتمام بالغ ، خاصة فيما يتعلق بالمقترحات والتوصيات التي سيقدمها الأمين العام إلى الأطراف المعنية استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها هذه البعثة الفنية .

إن هدف منظمنا هو المساعدة في التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه المشكلة ، والعمل على تحقيق الاتساق والامن لكل بلدان المنطقة . هذه هي الاعتبارات الرئيسية وراء قرار وفد بلدي بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/42/730 بشأن مسألة الصحراء الغربية . ومراعاة لمهمة البعثة الفنية التي أوفدها الأمين العام ، فإننا قد علقنا موقفنا التقليدي بشأن هذه المسألة حتى تعود البعثة وتقدم تقريرها إلى الأمين العام الذي سيقوم بدوره بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تلـتـزم

استراليا بمسائل إنهاء الاستعمار وتشترك فيها منذ وقت طويل .

وهناك اقليمان من الاقاليم المشمولة بوصاية الأمم المتحدة ، وهما بابوا غينيا الجديدة وناورو ، كانا واقعان تحت إدارة استراليا وقد حققا الاستقلال بمشاركة كاملة من هذه المنظمة . وصوت اقليم ثالث ، وهو جزر كوكوس (كيلنج) لصالح الاندماج مع استراليا ، في استفتاء جرى تحت اشراف لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وقد أقرته الجمعية العامة . ومارست هذه الجزر حقها في تقرير المصير في عام ١٩٨٤ .

وقد كانت تجربة استراليا الخاصة باشتراك الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار مثمرة وايجابية . وباعتبارنا الدولة القائمة بإدارة تلك الاقاليم فقد رحبنا بمساعدة لجنة ال ٢٤ الخاصة وبالبعثات الزائرة التي تم ايصالها إلى هذه الاقاليم الثلاثة التي كانت استراليا مسؤولة عنها فيما مضى . وقد استفادت دول أخرى قائمة بإدارة مثل هذه الاقاليم - نيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - من الخبرة الكبيرة للجنة ال ٢٤ الخاصة . ويبقى أن تفعل فرنسا نفس الشيء فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة .

إن التزام استراليا بعمليات الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار وتأييدها لها يتجاوزان تجربتنا الخاصة والمباشرة التي أشرت إليها توا . وما فتئت استراليا تؤيد باستمرار جهود الأمم المتحدة الرامية الى تشجيع إنهاء الاستعمار في الجنوب الافريقي وخاصة في ناميبيا .

وفي حين أن تأييد استراليا لعملية إنهاء الاستعمار ولاشتراك الأمم المتحدة فيها يتسم بالشمول ، فإن للحكومة الاسترالية مصلحة حيوية في مسائل إنهاء الاستعمار في منطقة جنوب المحيط الهادئ حيث تقع استراليا .

وفي العام الماضي اعترفت الجمعية العامة بالوضع الاستعماري لكاليدونيا الجديدة . وهكذا فإننا نشعر بالحزن لأن فرنسا لم تر من المناسب خلال عام ١٩٨٧ أن تتعاون مع الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار في ذلك الاقليم الواقع في جنوب المحيط الهادئ .

ومنذ لحظات قليلة فقط قال الممثل الدائم لفرنسا ان مشروع القرار المطروح علينا بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة "ينبع من بلدان مخفل جنوب المحيط الهادئ" (المفحتان ٢٤ و ٢٥ أعلاه) . وفي الحقيقة . إنني متأكد من أن ممثل فرنسا يعلم أن مشروع القرار هذا من نتاج أعمال لجنة ال ٢٤ الخاصة .

ويؤكد مشروع القرار بشأن كاليدونيا الجديدة من جديد التزام فرنسا بالتعاون مع الأمم المتحدة في عملية إنهاء استعمار كاليدونيا الجديدة .

وبدلا من التعاون مع الأمم المتحدة ، واصلت فرنسا سياساتها في كاليدونيا الجديدة من جانب واحد وعلى نحو منفرد . لقد أصفيت باهتمام الى ممثل فرنسا الدائم وهو يتكلم عن الاستفتاء الذي أجري في كاليدونيا الجديدة في ١٣ أيلول/سبتمبر . لقد استمعنا الى ذلك التبرير للاستفتاء من قبل ولن أكرر الحجج المضادة له الآن . ولقد بدراسة هذا الاستفتاء بعناية ، وما زالت استراليا وكل البلدان الأخرى في محفل جنوب المحيط الهادئ تعتقد أن الاستفتاء معيب من أساسه . فقد قاطعته الغالبية العظمى من السكان الأصليين لكاليدونيا الجديدة الذين مازالوا يعتبرون أنفسهم مبعدين عن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأقليم . وعلاوة على ذلك ، أجري هذا الاستفتاء في وجود ثمانية آلاف من قوات جيش وشرطة العاصمة ودون حضور مراقبين عن الأمم المتحدة ، علاوة على قيام الدولة القائمة بالإدارة بحملة قوية لصالح النتيجة التي تحبها .

ولن يحسم ذلك الاستفتاء مشاكل كاليدونيا الجديدة أو يلبي تطلعات سكانها . وما زال السكان الأصليون يتوقعون الى تحقيق رغبتهم في ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، ونحن نحث فرنسا على اتخاذ خطوات لتلبية هذه التطلعات واشراك سكان الاقليم الأصليين في التيار الرئيسي لحياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ونحن نؤمن ايضاً بأن الأمم المتحدة يمكنها وينبغي لها أن تلعب دوراً في هذه العملية . ولدى أعضاء الأمم المتحدة دور يلعبونه أيضاً . وما برحت بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ تنشد تأييد الأعضاء لاصدار نداء مبدئي معتدل من أجل تحقيق التقدم السلمي التدريجي نحو تقرير المصير الحقيقي في كاليدونيا الجديدة . ويتفق موقف هذا المحفل مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . ولا تطلب بلدان جنوب المحيط الهادئ أكثر من أن تتمكن كاليدونيا الجديدة من ممارسة نفس الحق الذي استطاعت بلدان أخرى عديدة في هذه المنظمة أن تمارسه تحت اشراف الأمم المتحدة . إن الاستعمار كل لا يتجزأ . ولا ينبغي أن يحرم شعب كاليدونيا الجديدة من حقه في تقرير المصير الذي مارسته من قبل شعوب كثيرة في افريقيا وآسيا والكاريببي وأماكن أخرى في المحيط الهادئ .

لقد ناشد زميلي الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة في بيانه بالامس فرنسا بوصفها الدولة القائمة بالادارة أن تتحلى "بالعدل و ... بالعقل" (A/42/PV.91 ، ص ٥٩ - ٦٠) فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة . وهذا في الواقع نداء منصف ومعقول يذكرنى بقصيدة اقتبسها مؤخرا فاسكيم الاول ، الاسقف العام للارمن الكاثوليك ، عندما زار الامم المتحدة اثناء الدورة الحالية . لقد أشار في بيانه الى الشاعر الفرنسي لا مارتين واقتبس من كتاباته النص المترجم التالي : "التكن عظمة الاقوياء في حرية الضعفاء" . إن هذه الكلمات تتضمن رسالة موجهة للدولة القائمة بالإدارة من أحد شعرائها الوطنيين .

ولا شك في أن أي بلد له الحق السيادي في أن يقرر طريقة الادلاء بصوته ، ولكن وفد استراليا يناشد كل الدول الاعضاء أن تعطي تأييدها لمشروع القرار المعتمد المبدئي هذا الخاص بكاليدونيا الجديدة .

السيد توبار شالدومبيدي (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد درست اكوادور بعناية تامة مشروع القرار الاول الخاص بمسألة الصحراء الغربية والوارد في الوثيقة A/42/730 والمعرض على الجمعية العامة اليوم .

وفي مشروع القرار هذا ، تشير الجمعية العامة الى القرار ١٦/٤١ بشأن الصحراء الغربية وهو القرار الذي اتخذته في العام الماضي في دورتها الحادية والأربعين . وقد صوتت اكوادور لصالح ذلك القرار ، لأنه يتفق مع الاحكام التي تشير الى المبادئ التي ترى انها غير قابلة للتصرف مثل مبدئي إنهاء استعمار كل الاقاليم الخاضعة ، والحق الثابت لجميع الشعوب في تقرير المصير .

وفي مشروع القرار قيد النظر اليوم لاحظت اكوادور تطورا جديدا مشجعا ورد في الفقرة ٦ بشأن الخطوات التي اتخذها الامين العام بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية اللذين وافقا على ايفاد بعثة تقنية الى منطقة النزاع بغية جمع المعلومات ذات الصلة التي قد تسهم في التوصل الى حل سلمي عادل ونهائي في تلك المنطقة .

ويرى وفد بلادي أن الاستفتاء المرغوب فيه والمشار اليه في الفقرتين ٤ و ٧ من مشروع القرار ، مع الضمانات المناسبة التي تكفل صحة اجرائه ، هو في التحليل النهائي العملية الصحيحة التي تكفل تقرير المصير الحر للقاعدة العريضة من شعوب الصحراء .

ولذلك تعتقد اكوادور ان جهود بعثة الدرامات التي أوفدها الامين العام وأعمالها الجارية في الوقت الحالي ، تشكل عناصر جديدة هامة وبناءة يمكن أن تمهد السبيل أمام التوصل الى تسوية سلمية للنزاع . ويرى وفد بلادي أن من الضروري أن ننتظر نتائج أعمال هذه البعثة وأن نقدم لها كل دعم مستطاع دون أن نقترح آراء أو تنبؤات حتى تنتهي هذه العملية الحاسمة .

ومن ثم ، وللأسباب التي أوضحناها ، متمنعة اكوادور عن التصويت في هذه المرة وتؤكد مرة أخرى قرارها الذي لا يحيد بتأييد حق تقرير المصير لجميع الشعوب والاقاليم أينما انتهك ذلك الحق .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الثاني الخاص بمسألة كاليدونيا الجديدة ، يكرر وفد اكوادور ذكر موقف حكومة بلاده في تأييد حق تقرير المصير لكل الشعوب التي لم تنل استقلالها بعد . ونحن نؤكد اعتقادنا مرة أخرى بأن حق تقرير المصير يجب أن يمارس بحرية وفقا للمبادئ والمعايير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) .

وقد درس وفد اكوادور بعناية تقرير اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار فيمسسا يتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة الذي قدمته تنفيذا للقرار ٤١/٤١ ألف . ونحن نأسف لأن حكومة فرنسا لم تمثل للفقرة ٥ من ذلك القرار التي رجت حكومة فرنسا أن تمد يدها بالتعاون الى اللجنة الخاصة لتنفيذ ذلك القرار .

وبالمثل ، أولى وفد اكوادرو اهتماما خاصا لتقرير حكومة فرنسا بشأن إجراء الاستفتاء في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وأولينا أيضا اهتماما خاصا للحجج التي قدمتها

بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ التي تطعن في صحة ذلك الاستفتاء لخروجه على المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة .

وبالنظر الى أن حكومة اكوادور لا ترى أن التطورات المتعلقة بمسألة كاليدونيا الجديدة قد استقرت نهائيا ، نعتقد أن الوقت غير مؤات لاعتماد مشروع القرار كما هو مقترح الآن . ولذلك سيمتنع وفد بلادي عن التصويت . بيد أننا نود أن نسجل رغبتنا في أن تعمل الدولة القائمة بالإدارة بالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان مستقبل كاليدونيا الجديدة على أساس تقرير المصير لذلك الاقليم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنتقل الجمعية الآن الى اعتماد

المقررات المعنية بمختلف توصيات اللجنة الرابعة .

أولا ، ننتقل الى الاثنتي عشر مشروع قرار التي أومت بها اللجنة الرابعة في

الفقرة ٢٢ من تقريرها (A/42/730) .

مشروع القرار الاول معنون "مسألة الصحراء الغربية" . طُلب اجراء تصويت

مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -

الاشتراكية) ، الكامرون ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ،

الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن

الديمقراطية ، اشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،

ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، جامايكا ، كينيا ، لاو

(جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ،

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، بنما ، بابوا

غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رواندا ، سان

كيتس ونيفيس ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيشيل ،

سيراليون ، جزر سليمان ، اسبانيا ، مورينام ، سوازيلند ،

السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بروني دار السلام ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، اندونيسيا ، العراق ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، نيبال ، هولندا ، النيجر ، باكستان ، باراغواي ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، تايلند ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥٠ عضوا

عن التصويت (القرار ٧٨/٤٢)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : مشروع القرار الثاني معنون

"مسألة نيو كاليدونيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، استراليا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بورما ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، المكسيك ، منغوليا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، ساموا ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، هندوراس ، العراق ، ايطاليا ، جامايكا ، لبنان ، لكسمبرغ ، موريتانيا ، هولندا ، النيجر ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سان فستنت وجزر غرينادين ، السنغال ، سيراليون ، اسبانيا ، توغو ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ، بوليفيا ، بوركينا فاسو ،
 بوروندي ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، الدانمرك ، اكوادور ، السلفادور ، فنلندا ،
 غامبيا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، هايتي ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، اليابان ، الاردن ، مالي ، مالطة ،
 المغرب ، نيبال ، النرويج ، عمان ، بنما ، باراغواي ، قطر ،
 رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، المملكة العربية السعودية ،
 السودان ، مورينام ، السويد ، تونس ، تركيا ، الامارات
 العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ،
 اليمن .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ٦٩ صوتا ، مقابل ٢٩ صوتا مع امتناع ٤٧

عضوا عن التمويت (القرار ٧٩/٤٢) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع

القرار الثالث المعنون "مسألة انفويلا" ، بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية
 العامة تريد أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٨٠/٤٢) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع

القرار الرابع ، المعنون "مسألة مونتسيرات" ، بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن
 الجمعية العامة تريد أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٨١/٤٢) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع

القرار الخامس المعنون "مسألة جزر فرجن البريطانية" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر
 أن الجمعية العامة تريد أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٨٢/٤٢) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار السادس المعنون "مسألة جزر تركس وكايكوس" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تتخذ حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٨٣/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار السابع المعنون "مسألة توكيلاو" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تتخذ حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٨٤/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الثامن المعنون "مسألة جزر كايمان" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تتخذ حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٨٥/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار التاسع المعنون "مسألة برمودا" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تتخذ حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ٨٦/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار العاشر المعنون "مسألة غوام" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تتخذ حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ٨٧/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الحادي عشر المعنون "مسألة ساموا الأمريكية" بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تتخذ حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (القرار ٨٨/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع

القرار الثاني عشر المعنون "مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة" بدون

اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (القرار ٨٩/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أدعو الممثلين الآن الى النظر

في مشروع توافق الآراء الذي تومي به اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٣ من تقريرها
 . (A/42/730)

يتعلق مشروع توافق الآراء الاول بمسألة جبل طارق .

وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود
 أن تحذو نفس الحذو .

اعتمد مشروع توافق الآراء الاول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يتعلق مشروع توافق الآراء

الثاني بمسألة بيتكيرن .

وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية
 العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الآن الى مشروع المقرر

المتعلق بمسألة سانت هيلانة الذي تومي به اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٤ من تقريرها
 . (A/42/730)

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطي ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الكاميرون ، كندا ، الدانمرك ،
 غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -

الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
باراغواي ، البرتغال ، سان كيتس ونيفيس ، سان فنسنت وجوزر
غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، زائير .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣٠ عضوا عن

التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تحليل تصويتاتهم أو مواقفهم .

السيد جودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تابعت

بنغلاديش عن كثب تطورات مسألة الصحراء الغربية . وبلدي على استعداد لان يبذل أقصى
ما في وسعه لدفع عملية السعي الى إيجاد تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع . وكما
نعلم جميعا تعكف حاليا البعثة الاستقصائية التقنية التابعة للأمم المتحدة على وضع
مقترحات فيما يتعلق بتنظيم استفتاء . ونحن نرحب بهذه الجهود وندعمها . ولما كنا
في انتظار نتائجها ، رأى وفد بنغلاديش أن قرارنا بالامتناع عن التصويت على مشروع
القرار يتفق وموقفنا من القضية .

السيد كريم (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنعنا عن

التصويت على مشروع القرار المتعلق بكاليدونيا الجديدة لاننا نعتقد أن آخر استفتاء
أجرته فرنسا لم يحل مشكلة ذلك الإقليم . فقد قاطع الاستفتاء ٤٠ في المائة من السكان
كما أنه لم يجر تحت اشراف الأمم المتحدة . ولم يحضره أي مراقبين عن المجتمع
الدولي . فضلا عن ذلك تتردد في المنطقة شائعات تشكك في صحة ذلك الاستفتاء .

* بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الامانة بأنه كان

ينوي التصويت مؤيدا .

ونحن نود أن نرى كل المجموعات العرقية في كاليدونيا تعيش في سلم ووثام تام . ولا بد أن فرنسا ، وهي خير بلد ينادي بالحرية والمساواة ، بلد يقيم مع بلدي علاقات أخوية وطيدة للغاية ، تلاحظ ما تنطوي عليه فقرات القرار من حكمة . وقد جنح وفد بلدي الى الانضمام للمجموعة الكبيرة من الوفود التي امتنعت عن التصويت نظرا الى شقتنا في أن الأمة الفرنسية العظيمة التي منحت الحرية والاستقلال لشعوب كثيرة في شتى أنحاء العالم لن تخذل كاليدونيا الجديدة في تحقيق تطلعاتها الى السيادة والسلم والامن والاستقلال .

(تكلم بالعربية)

أما عن مشكلة الصحراء ، فقد تابع السودان في الآونة الأخيرة وعن كذب كل التطورات الهامة التي تشهدها منطقة المغرب العربي ودولها . وقد سعدنا بتلك المستجدات الإيجابية لما تربطنا بدول المنطقة من علاقات متميزة وواسعة على كافة المستويات خاصة التاريخية والثقافية .

إن المتغيرات السياسية التي نعيشها والتي تبلورت خلال الأسابيع القليلة الماضية تتمثل فيما يلي : التعاون الجاد والواضح من كافة الجهات والأطراف المعنية مباشرة بالنزاع الصحراوي مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة والتي أشمرت مؤخرا عن إرسال البعثة الفنية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية للصحراء الغربية والمتواجدة الآن هناك منذ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

إن القناعة التامة التي تسود الآن كل المجتمع الدولي ومن ضمنه أطراف النزاع هناك هي ضرورة كفالة كل الإجراءات المناسبة والمطلوبة لسكان الصحراء حتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم الذي يطمحون اليه وفقا للمعايير الدولية . وتحت إشراف ومراقبة المنظمة الدولية . وتمشيا مع هذه المتغيرات الوارد ذكرها آنفا ، وتهيئة لمثل هذه الظروف المناسبة للجهود المبذولة على المستوى الإقليمي والدولي لشعب الصحراء حتى يمارس حقه في تقرير مصيره ، ونتيجة للمعلومات الواردة من الصحراء عن سير العمل المرضي للبعثة هناك ، فإن السودان قد قام بالامتناع عن التصويت في هذه المرحلة

توفيرا للمناخ الطيب والضروري لإنجاح المساعي الجارية في جديّة ملحوظة لإيجاد حل سلمي وعادل يكفل للشعب المحراوي كافة حقوقه المشروعة من أجل تقرير مصيره على أرضه .

ولقد سعدنا حقا أن علمنا من تصريحات السيد رئيس البعثة الفنية أن مهمته حتى الآن قد كللت بالنجاح وأن البعثة قد تحمّلت وفي سهولة ويسر على كافة المعلومات التي سعت للوصول إليها . ويبقى أملنا قويا في أن الجهد الذي بذل حتى الآن سوف يؤدي قريبا إلى حل سلمي لمشكلة الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة .

السيد دوما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/42/730 ، وينبغي ألا يفسر امتناعنا عن التصويت على أنه تغيير في الموقف الذي التزم به وفد بلادي من حيث المبدأ تجاه مسألة إنهاء الاستعمار .

السيد مكديول (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد موت

وفدي لصالح مشروع القرار الخاص بكاليدونيا الجديدة . وقد تكلمنا في عدة مناسبات بشأن هذا الموضوع في اللجنة وفي الجلسة العامة . ونحن غير نادمين على هذا ، إذ أن لدينا مشاعر قوية بشأن هذا الموضوع .

ولكن قد يكون الجانب الأكثر بلاغة في المداولات التي جرت في اللجنة الرابعة وفي الجمعية العامة هو صمت الطرف الآخر . لقد تحدث ذات مرة الفقيه البريطاني في القانون الدستوري ، سير والتر باجيهوت ، عن شخص يعرفه قائلا إنه كان "صامتا في لغات سبع" . وهذا هو ما شهدناه هنا في المداولات التي دارت بشأن كاليدونيا الجديدة : فقد استمعنا إلى الصمت في اللغات الست للجمعية العامة . ومن المهم أن نلاحظ أنه لم يكن هناك أي وفد - وانني أكرر أي وفد - قد أعرب عن رأيه مؤيدا لسياسات الدولة القائمة بالادارة . وفي المناقشة العامة في بداية الدورة ، وفي اللجنة الرابعة ، وفي المناقشة العامة الخاصة بإنهاء الاستعمار ، كان هناك صمت مطبق . هذا أمر بليغ الدلالة . وفي اللجنة الرابعة كانت هناك بعض تعليقات للتصويت أبدت في آخر لحظة ، وكان معظمها بعد التصويت . وسمعنا بعضها الآن . ولكن الصمت بالنيابة عن الدولة القائمة بالادارة في مناقشة كاملة قد أصبح اللغة الاساسية لأولئك الذين أيدها بتصويتاتهم السلبية .

نحن نفهم هذا . من الصعب أن نغسر ما لا يمكن تفسيره ، وإننا نتعاطف مع الوفود المعنية ونقدر الضغوط التي تعرضوا لها .

لقد موتنا لصالح هذا القرار لأن اعتماده يمثل نصرا للدور الايجابي الذي تظطلع به الأمم المتحدة في تعزيز عملية إنهاء الاستعمار كما أنه نصر لمبدأ تقرير المصير ، لأنه يؤكد أن الاقليم لا يزال على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛ وهو يؤكد أن أعضاء المجتمع الدولي سوف تظل مركزة على كاليدونيا الجديدة وأن المجتمع الدولي سوف يتمكن بذلك من مراقبة التطورات هناك ؛ وهو يؤكد أن الامانة سوف تواصل جمع المعلومات بشأن التطورات التي تقع في كاليدونيا الجديدة وسوف تعمم الوثائق المتعلقة بها على جميع الأعضاء ؛ وهو يؤكد أنه ستتاح للجنة الأربعة والعشرين

واللجنة الرابعة فرمة مناقشة التطورات في ذلك الاقليم مرة أخرى وتقييم أهميتها في مجال تقرير المصير ، كما أنه يكفل في النهاية أنه عن طريق إعطاء الفرمة لتقديم التماسات إلى هذا المحفل الدولي فإن جميع ذوي الرأي في كاليدونيا الجديدة - وفي مقدمتها الأحزاب التي تدعو إلى الاستقلال - سوف تتمكن من التعبير عن آرائها على المستوى الدولي . وسوف يضمن أن يستمر الضغط الدولي على الدولة القائمة بالادارة للاضطلاع بالتزاماتها بموجب الميثاق ، ومن أجل نقل شعب كاليدونيا الجديدة إلى حالة يستطيعون من خلالها اتخاذ قرار حر وغير مقيد وتحت اشراف دولي ، يتعلق بمستقبله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلب أحد الممثلين الكلمة

ممارسة لحق الرد .

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد مقيدة بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها .

السيد تاديبي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشار

ممثل المملكة المتحدة ، في تعليقه للتصويت بعد التصويت على مشروع القرارين A/42/L.38 و L.39 هذا الصباح ، إلى بيان أدليت به بالأمس بوصفي رئيسا للجنة الأربعة والعشرين الخاصة ، أمام هذه الجمعية . وأود أن أوضح أنني في هذا البيان لم أشر إلى ما يمكن أن يقود الممثل البريطاني إلى اعتبار أن هذين القرارين "دينامسوران سياسيان أو حيوانان غريبان ينتميان إلى عصر سحيق مضى" . (ص ١٤ و ١٥ ، أعلاه)

وترى اللجنة الخاصة ، أن القرارين يعبران على نحو ملائم عن مشاغل المنظمة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والشعوب الراضحة تحت الاحتلال الاستعماري . ووضعنا للأمور في نصابها ، اسمحوا لي أن أقتبس بايجاز جزءا من البيان الذي أدليت به بالأمس والذي أسىء فهمه أو بالأحرى أسىء تفسيره :

"ولئن كان هناك تسليم بأن حل هذه المشاكل يتطلب إيلاء اهتمام خاص ومواجهة ظروف خاصة ، إلا أنه لا يمكن السماح لهذه الاعتبارات بأن تتدخل أو تحدد من حقوق الشعوب المعنية وامتيازاتها ، لاسيما فيما يتعلق بحقوقها في أن

تتخذ بنفسها قراراتها المتعلقة بمستقبلها . وعلى الدول المعنية القائمة بالادارة ، لدى اضلاعها بالتزاماتها بموجب الميثاق ، أن تعترف بهذه الحقوق وتتيح لشعوب تلك الاقاليم الفرصة لتتخذ قراراتها بحرية ودون أي ضغط ، وفقا للمعايير والمبادئ المقبولة دوليا" . (A/42/PV.90 ، ص ١٣ و ١٤ - ١٥)

ليس هناك شك في أن القرارات مناسبة ، كما أنه لا يمكن اساءة تفسير ما قلته بالامس لتبرير موقف الوفد البريطاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نكون قد اختتمنا نظرننا

للبنـد ١٨ من جدول الاعمال وكل تقارير اللجنة الرابعة .

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل رفع الجلسة أود ، بغية

مساعدة الوفود على تنظيم أعمالها ، أن أوضح كيفية تناولنا للبنود المتبقية على جدول أعمالنا في الاسبوع القادم .

في يوم الاثنين ٧ كانون الاول/ديسمبر ، سوف تنظر الجمعية في تقارير كل من

اللجنة الاولى واللجنة الثالثة واللجنة السادسة .

وبدءا من صباح يوم الثلاثاء ٨ كانون الاول/ديسمبر ، سوف تنظر الجمعية في

التقارير المتبقية للجنة السياسية الخاصة ؛ ومشروع القرار A/42/L.11/Rev.1 بشأن

البند ٣١ من جدول الاعمال "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم

المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" ؛

وتقارير اللجنة الثانية ؛ ومشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٣٩ من جدول الاعمال

"الحالة في الشرق الاوسط" ؛ والبند الفرعي ١٧ (و) ؛ و "تعيين مفوض الأمم المتحدة

لناميبيا" .

وسوف تتناول الجمعية البنود الاخرى المتبقية وترفع الدورة الثانية والاربعين

في موعد يحدد فيما بعد ، انتظارا لانتهاء اللجنة الخامسة من أعمالها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠